

الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب
الإدارة المشتركة
تاريخ الورد
الرقم

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي،
أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

خوارزمي
النائب فؤاد مخزومي
بيروت في 2020/6/10

دولة رئيس مجلس الوزراء
الدكتور حسان دياب المحترم

الموضوع: التدقيق بحسابات سلفات الخزينة

المرجع: - المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب
- قانون المحاسبة العمومية، مرسوم رقم 14969 - صادر في 1963/12/30

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

يتشرف النائب فؤاد مخزومي بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

لما كان قانون المحاسبة العمومية الصادر عام 1963 ينص في المادة رقم "203" على أن "سلفات الخزينة هي إمدادات تعطى من موجوداتها:

- 1- لتمويل مستودعات الإدارات العامة بلوازم مشتركة بين أكثر من إدارة واحدة.
- 2- لشراء مواد قابلة الخزن ومعدة للاستعمال في سنة مالية جارية أو لاحقة.
- 3- لتغذية صناديق المؤسسات العامة والبلديات و كذلك الصناديق المستقلة المنشأة بقانون.

ولما علقّت المادة رقم "204" منح سلفات الخزينة المعدة لتغذية أحد الصناديق المذكورة في الفقرة 3 من المادة السابقة:

1- على تثبيت وزير المالية من إمكان الجهة المستلفة إعادة السلفة نقداً في المهلة المحددة لتسديدها.

2- على تعهد الجهة المستلفة بأن ترصد في موازنتها إجبارياً الاعتمادات اللازمة لتسديد السلفة في المهلة المحددة.

ق. د. ح. د.

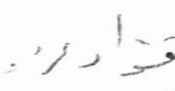
3- على موافقة السلطة التشريعية إذا أنت مهلة تسديدها تجاوز الاثني عشر شهراً.

ولما وصل عدد سلفات الخزينة خلال السنوات التي لم تقرر فيها الموازنة العامة إلى حدود 242 سلفة. وقد استحوذت الهيئة العليا للإغاثة على المرتبة الأولى من حيث عدد السلف (47 سلفة خلال 11 سنة، 398 ملياراً و363 مليون ليرة تقريباً)، فيما حل مجلس الإنماء والإعمار في المرتبة الثانية، بمعدل 30 سلفة، (بلغت حوالي 577 ملياراً و620 مليون ليرة لبنانية). أما في المرتبة الثالثة، فقد حلت المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري بـ 22 سلفة (بحدود 188 ملياراً و280 مليون ليرة). هذا من حيث عدد السلف، أما من حيث عدد مليارات الليرات المستدانة، فقد نالت وزارة المال المرتبة الأولى، حيث بلغت قيمة السلف الإحدى عشرة 3431 ملياراً و987 مليون ليرة لبنانية.

لذا نرجو من الحكومة مجتمعة أن تقدم لنا الجواب الشافي حول:

- لماذا تم إهمال تدوين الكثير من سلف الخزينة، والفوائد المترتبة عليها؟
- لماذا تم إهمال ملاحقة تسديد سلف الخزينة، لاسيما تلك العائدة إلى ما قبل عام 1993 تاريخ تصفير الحسابات والقيود؟
- لماذا يستسهل إعطاء السلف بطرق عشوائية ومن دون دراسة آثارها على الخزينة العامة؟
- لماذا لا يتم إدخال سلف الخزينة ضمن الموازنة، وفي حساب العجز؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام


النائب فؤاد مصطفى مخرومي